عرض وقائع المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي حول:
"الحوكمة والتنمية المستدامة"
القاهرة: 3-4 يونيو 2023

أصبحت الحوكمة أحد الشواغل الرئيسة على مستوى العالم سواء على مستوى التجمعات السياسية والاقتصادية الكبرى، أو على مستوى الدول المتقدمة والنامية، أو على مستوى المنظمات بأنواعها سواء الحكومية، أو منظمات الأعمال، أو المنظمات المدنية الأهلية.

كما سعت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى توظيف الحوكمة لدعم تحقيق الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030 SDGs من جهة، وغرس ثقافات وممارسات الحوكمة في أعمال وكالات الأمم المتحدة النوعية في كافة دول العالم من جهة أخرى، جنباً إلى جنب مع تطوير مؤشرات فاعلة لتقييم أوضاع الحوكمة في العالم مثل مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي WGI.

في إطار هذا الزخم العالمي حول الحوكمة، نظم معهد التخطيط القومي مؤتمره الدولي السنوي حول: "الحوكمة والتنمية المستدامة" بالقاهرة 3-4 يونيو بمشاركات محلية ودولية هامة على رأسها: كلية الشئون الدولية والعامة-SIPA بجامعة كولومبيا، ومشروع الحوكمة الاقتصادية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-USAID، ومشاركات واسعة من المسئولين والقيادات الحكومية والخبراء والباحثين.

وقد أكدت الكلمات الافتتاحية للمؤتمر -من جانب كل من أ.د. أشرف العربي رئيس المعهد ورئيس المؤتمر، و أ.د. خالد زكريا رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر، وأ.د ليزا أندرسون الأستاذ بكلية الشئون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا، والسيد هيرمان تيل رئيس مشروع الحوكمة الاقتصادية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واختتمت بكلمة أ.د. هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد، والتي ألقاها نيابة عن سيادتها أ.د. خالد زكريا -على مجموعة من المنطلقات الأساسية والمتمثلة في:

- دور الحوكمة في التعامل مع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مصر والقضايا المترابطة عبر هذه الأبعاد مثل: معدلات النمو، الديون، التشغيل، الفقر، تغير المُناخ.
- أهمية توفير آفاق رحبة للحوارات الفعالة والعمل المشترك بين صُناع القرار والخبراء من مصر وخارجها حول سبل التوظيف المثمر للحوكمة لدعم تحقيق الأهداف الأممية والوطنية للتنمية المستدامة.

- توجيه الأنظار لأهمية بناء القدرات والشراكات في مصر لتفعيل دور الحوكمة الاقتصادية في دعم الإصلاحات الهيكلية، ودور الحوكمة في تحسين كفاءة الخدمات العامة وشبكة الحماية الاجتماعية.
- دور الحوكمة في تحسين إدارة مرحلة التعافي ما بعد جائحة كورونا، وإتاحة بدائل وخيارات لمتخذي القرار وصناع السياسات للتعامل مع تداعيات النزاعات العالمية والإقليمية مثل الصراع الروسي /الأوكراني.
- دور المؤتمر كمنصة تفاعلية في المزج بين الخبرات العملية المهنية والإسهامات الأكاديمية والبحثية لتقييم المستجدات والتطبيقات والأدوار والخيارات في مجال الحوكمة لدعم الاستدامة على مستويات مختلفة.

وقد ترجمت توجهات هذه الكلمات الافتتاحية في أعمال المؤتمر وجلساته التي ركزت على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، حيث ناقش البعد الاقتصادي تأثيرات الحوكمة على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل، في حين تناول البعد الاجتماعي التأثيرات الإيجابية المحتملة للحوكمة على الحد من الفقر وتحسين كفاءة وشمول برامج الحماية الاجتماعية المختلفة. وتناول البعد البيئي سُبل تعزيز استجابة الحكومة لتداعيات تغير المناخ والتحديات البيئية المختلفة المؤثرة على جودة الحياة في مصر حاضراً ومستقبلاً.

وقد سلطت الأوراق والمناقشات الخاصة بتأثير الحوكمة على البعد الاقتصادي الأضواء على بعض الحقائق والخبرات المستفادة من التجارب العالمية والتجربة المصرية، من أبرزها:

- **أهمية تبنى سياسات وطنية فعالة لمكافحة الفساد،** ودعم تلك السياسات بتدابير وتدخلات موازية هامة من بينها: توفير وإتاحة الوصول إلى البيانات، إصدار التشريعات المساندة في مجال مكافحة الفساد وكبح أشكال الفساد المالي والإداري في القطاع العام، والتدخلات المؤسسية المتنوعة مثل تأسيس أُطر مؤسسية لمكافحة الفساد. بالإضافة إلى خيار بناء استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد على غرار التجربة المصرية.
- **أشكال متعددة لحوكمة القروض في الدول النامية،** مثل نزوعها إلى الأغراض الاستهلاكية على حساب المقاصد الإنتاجية، بالإضافة إلى قصور الاستفادة المثلى من تلك القروض في عديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، الأمر الذي أفضى إلى ضعف التأثير الإيجابي لهذه القروض على معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.
- **سياسات هامة لازمة لدعم النمو الاقتصادي المستدام،** منها تعزيز مساهمات القطاع الخاص في توليد القيمة المضافة، الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات، تحسين الوصول إلى مصادر التمويل،

دعم أنشطة البحوث والتطوير والابتكار، حوكمة بيئة الأعمال، والتوظيف الفعال للتكنولوجيات بأنواعها.

- **أهمية الحوكمة الجيدة لشركات الأعمال،** من خلال تحسين وتطوير اللوائح والقواعد الناظمة ذات الصلة، وفق المستجدات وأفضل الخبرات والممارسات في بيئات الأعمال المحلية والخارجية.

كما سلطت الأوراق والمناقشات الخاصة بتأثير الحوكمة على البعد الاجتماعي الأضواء على بعض الحقائق والخبرات المستفادة من التجارب العالمية والتجربة المصرية، من أبرزها:

- **الحماية الاجتماعية أحد مسارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة،** حيث اتسع مفهومها ليتجاوز إغاثة الفقراء إلى وظائف أخرى وقائية وتمكينية وتحويلية تكرس تمكين الفقراء وتحويلهم إلى قدرات إنتاجية.
- **حوكمة واستدامة الحماية الاجتماعية عملية متعددة المحاور والمستويات،** حيث تتضمن) **محور ديمقراطي/سياسي)** يركز على تعميق مشاركة كافة أصحاب المصلحة، و**(محور فني)** يركز على الإدارة الفعالة لبرامج الحماية لتوصيل خدماتها بكفاءة. بالإضافة إلى **(المحور القانوني)** الذي يركز على حق الحماية الاجتماعية وتوصيف المستفيدين منها، وآليات تمويلها وتقييمها وقياس أثرها المجتمعي.
- **متطلبات هامة لحوكمة واستدامة الحماية الاجتماعية،** أبرزها التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية، وبين البرامج والمشروعات والمبادرات المختلفة، بخلاف التنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية. بالإضافة إلى تبنى النهج التشاركي بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتوفير قواعد البيانات، وتقييم أثر التدخلات الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

كما سلطت الأوراق والمناقشات الخاصة بتأثير الحوكمة على البعد البيئي الأضواء على بعض الحقائق والخبرات المستفادة من التجارب العالمية والتجربة المصرية، من أبرزها:

- **تصاعد دور المدن في تحقيق التنمية المستدامة،** خاصة مع التوسع الحضري الكبير في الدول المتقدمة والنامية على السواء حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم في مناطق حضرية (55%)، يتوقع أن تصل النسبة إلى 68% عام 2050 وفق الأمم المتحدة.

- **تصاعد الاهتمام بالحكومة الحضرية في العالم**، من جانب كافة أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية، والتركيز على قضايا التخطيط الأفضل للمناطق الحضرية، وتمويلها وإدارتها في العديد من البلدان، حيث تحتاج الأنظمة الحضرية التقليدية إلى تطويرات شاملة.
- **مخاطر بيئية متعددة للنمو الحضري غير المخطط**، نتيجة الهجرة المتزايدة العشوائية من المناطق الريفية والفقيرة إلى المناطق الحضرية، والتأثيرات البيئية للتكدس السكاني غير المنظم على جودة الحياة، والتأثير السلبي على الأراضي الزراعية والموارد البيئية المختلفة.
- **الحاجة لنظام عالمي رشيد لحوكمة المحيطات**، يسهم في حفظ وإدارة المحيطات العالمية بُغية استدامتها لصالح البشرية والأجيال القادمة وحفاظاً على مواردها من خلال أُطر فعالة للتعاون الدولي والإقليمي تضمن استدامة المحيطات ومواردها في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وفي نهاية المؤتمر عرض الأستاذ الدكتور أشرف العربي أبرز نتائج أعمال المؤتمر ورسائله الختامية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **تعدد مستويات وأنواع الحوكمة**، مثل الحوكمة العامة، وحوكمة الشركات، والحوكمة متعددة الطوابق أو الموزعة، والحوكمة الاقتصادية، والحوكمة الاجتماعية والحوكمة البيئية. بما يفرض الاهتمام بتحقيق مختلف أنواع ومستويات الحوكمة سواء على المستوى الوطني أو المستويات المؤسسية.
- **دور إيجابي للحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، في أبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، سواء أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة SDGs: 2030، أو أهداف التنمية المستدامة الوطنية في دول العالم المختلفة ومن بينها مصر، أو تحقيق أهداف الاستدامة على مستوى المنظمات.
- **تصاعد أهمية الحوكمة في ضوء تعقد وتشابك المربكات العالمية**، وهي المربكات التي تعزز من حالة اللايقين على مستوى الدول والمنظمات بما يفرض الاهتمام بتعزيز قدرات الاستباق والتنبؤ والاستشراف وإدارة المخاطر في التعامل مع تلك المربكات الضاغطة مثل: التقنيات الناشئة، انهيار العملات والاضطرابات المالية، الديون، الهجرة، الحرب بين روسيا وأوكرانيا، تداعيات تغير المُناخ.
- **الحوكمة ليست مسئولية حكومية أحادية**، ولكنها مسئولية مشتركة جماعية، يشارك فيها قطاعات الأعمال والمنظمات المدنية الأهلية، ومراكز الفكر والجامعات والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والمنظمات الدولية والإقليمية بأنواعها، مع توزيع وتقاسم وتكامل للأدوار سواء على المستوى المؤسسي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي.
- **لا توجد وصفات جاهزة للحوكمة لكل الدول**، حيث تتفاوت طبيعة وأبعاد تطبيقات الحوكمة وفق الظروف والمراحل التنموية لكل دولة، وطبيعة ومستوى جاهزية القدرات والأصول والبُنى التحتية المادية والمالية والتكنولوجية والبشرية والمعلوماتية والمؤسسية والتشريعية المتاحة في كل دولة.

- **دور هام للحوكمة على المستوى المؤسسي**، حيث تضمن الاستغلال الرشيد للموارد، وتحسين مستويات الأداء الفردي والمؤسسي، ومراعاة أصحاب المصالح، وتطوير التنافسية، وتطبيق معايير صارمة للشفافية والمساءلة والمشاركة وتقييم الأداء والأثر.
- **متطلبات هامة لتعزيز الحوكمة الفعالة**، ويأتي على رأسها: توافر وتشارك البيانات والمعلومات والمعرفة لدعم القرارات وصناعة السياسات، والدراسات العلمية البحثية المساندة، والمرونة والاحتوائية، وسرعة الاستجابة، والتعاون، والشفافية، والمشاركة، وكلها تعد عناصر مهمة لتحقيق الحوكمة الجيدة.